Sharwes Scientific Journal (SSJ)
Volume 7, Issue 1, 2026, pp 159-173.
ISSN (Print): 3079-6040 • ISSN (Online): 3135-4343

Determinants of Libyan National Interests in Light of National Security Theory: A Study of Sovereign, Institutional, and Societal Dimensions

Ibrahim AbouSalah Ibrahim

Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science, University of Tripoli, Tripoli, Libya.

*Corresponding author: Ibrahim Ibrahim | ibr.ibrahim@uot.edu.ly

Received: 23-02-2026 | Accepted: 24-04-2026 | Available online: 06-05-2026 | DOI:10.5281/zenodo.20051949

ABSTRACT

In light of the profound transformations taking place in the Libyan state, the issue of defining national interests has become one of the central concerns associated with state reconstruction and the achievement of stability. Within this context, this study seeks to approach Libyan national interests from the perspective of comprehensive national security. Thus, the core problem of the study revolves around the main question: What are the key determinants of Libyan national interests in light of national security theory? The study aims to identify the sovereign and geopolitical determinants of Libyan national interests, as well as to clarify the institutional, economic, and social determinants of these interests within the framework of comprehensive national security. It employs both descriptive and analytical methodologies to describe and analyze the theoretical concepts related to national security and national interests. The study concludes with significant findings, indicating that the Libyan situation illustrates the limitations of the traditional approach to national security, highlighting the necessity of adopting a comprehensive national security concept that integrates political, economic, and social dimensions.

Keywords: Determinants, national interests, Libya, Theory, National Security.

محددات المصالح القومية الليبية في ضوء نظرية الأمن القومي: دراسة في الأبعاد السيادية والمؤسسية والمجتمعية

إبراهيم أبوصلاح إبراهيم

قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، طرابلس، ليبيا.

*المؤلف المراسل: إبراهيم إبراهيم | ibr.ibrahim@uot.edu.ly

استقبلت: 23-02-2026م | قبلت: 24-04-2026م | متوفرة على الانترنت | 06-05-2026م | DOI:10.5281/zenodo.20051949

ملخـــــص البحـــــث

في ظل التحولات العميقة التي تشهدها الدولة الليبية، باتت مسألة تحديد المصالح القومية إحدى القضايا المحورية المرتبطة بإعادة بناء الدولة وتحقيق الاستقرار. وانطلاقًا من هذا السياق، تأتي هذه الدراسة لمحاولة مقاربة المصالح القومية الليبية من منظور الأمن القومي الشامل من هنا تتركز مشكلة الدراسة على التساؤل الرئيس المتمثل في: ما أبرز محددات المصالح القومية الليبية في ضوء نظرية الأمن القومي؟ وتهدف الدراسة إلى التعرف على المحددات السيادية والجيوسياسية للمصالح القومية الليبية، وتوضيح المحددات المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية للمصالح القومية الليبية في إطار الأمن القومي الشامل، وتعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، من خلال وصف وتحليل القومية، وتوصلت المرتبطة بالأمن القومي والمصالح القومية، وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج المتمثلة في أن الحالة

"Articles published in *Sharwes Sci J* are licensed under a Creative Commons Attribution-Non-Commercial 4.0 International License."

الليبية تؤكد محدودية المقاربة التقليدية للأمن القومي، وضرورة تبني مفهوم الأمن القومي الشامل الذي يدمج الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: محددات، المصالح القومية، ليبيا، نظرية، الأمن القومي.

1. مقدمة

تشكل المصالح القومية حجر الزاوية في صياغة سياسات الدول وتحديد أولوياتها الاستراتيجية، إذ تمثل التعبير العملي عن الأهداف العليا التي تسعى الدولة إلى حمايتها وتحقيقها في بيئتها الداخلية والخارجية. وتُعد نظرية الأمن القومي الإطار التحليلي الأبرز لفهم طبيعة هذه المصالح، باعتبارها تربط بين بقاء الدولة واستقرارها من جهة، وقدرتها على إدارة التهديدات والتحديات بمختلف أبعادها من جهة أخرى.

في السياق الليبي، تبرز إشكالية المصالح القومية بوصفها مسألة شديدة التعقيد، نتيجة تراكم أزمات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية منذ عام 2011، أفرزت حالة من هشاشة الدولة وتآكل وظائفها الأساسية. وقد انعكس ذلك بصورة مباشرة على محددات المصالح القومية، حيث أصبحت قضايا السيادة الوطنية، ووحدة الأراضي، وشرعية المؤسسات، والأمن الاقتصادي، والسلم الاجتماعي، محاور مركزية في معادلة الأمن القومي الليبي.

وانطلاقًا من التحولات التي شهدها مفهوم الأمن القومي في الأدبيات الحديثة، والتي تجاوزت المنظور العسكري التقليدي نحو مقاربة شاملة تشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والمؤسسية والمجتمعية، تسعى هذه الورقة إلى تحليل محددات المصالح القومية الليبية في ضوء نظرية الأمن القومي، من خلال تفكيك هذه المحددات وبيان طبيعة التحديات التي تواجهها، وآثارها على استقرار الدولة الليبية وقدرتها على إعادة بناء مشروعها الوطني.

2. مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة حول غياب تصور وطني جامع ومحدد للمصالح القومية الليبية، في ظل الانقسام السياسي وتعدد مراكز القرار وتداخل العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في الأمن القومي. فقد أدى تآكل السيادة الوطنية، وتهديد وحدة الأراضي، وأزمة شرعية المؤسسات، وتراجع الأمن الاقتصادي، وضعف السلم الاجتماعي، إلى إرباك عملية تحديد الأولويات الاستراتيجية للدولة، وتحويل المصالح القومية إلى مفاهيم متنازع عليها بدل كونها مرجعية موحدة لصنع القرار ومن هنا تسعى الدراسة إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسة التالية ما أبرز محددات المصالح القومية الليبية في ضوء نظرية الأمن القومي؟

3. تساؤلات الدراسة

تنطلق الدراسة من التساؤل الرئيس ويتفرع عنه عدد من التساؤلات الفرعية وهي كتالي:

أ- كيف تؤثر السيادة الوطنية ووحدة الأراضي الليبية في تشكيل المصالح القومية للدولة؟

ب- ما طبيعة أزمة شرعية المؤسسات الليبية، وانعكاساتها على الأمن القومي؟

ج- إلى أي مدى يُعد الأمن الاقتصادي ركيزة أساسية في حماية المصالح القومية الليبية؟

د- ما دور السلم الاجتماعي في تعزيز أو إضعاف منظومة الأمن القومي الليبي؟

هـ- كيف يمكن مقاربة المصالح القومية الليبية ضمن إطار الأمن القومي الشامل؟

4. أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من بعدين رئيسيين:

4.1. الأهمية العلمية

أ- تسهم في إثراء الأدبيات العربية المتعلقة بنظرية الأمن القومي من خلال تطبيقها على الحالة الليبية.

ب- يتقدم مقاربة تحليلية شاملة لمفهوم المصالح القومية في سياق الدول الهشة.

ج- تسد فجوة بحثية تتعلق بربط الأبعاد السيادية والمؤسسية والمجتمعية في تحليل الأمن القومي الليبي.

4.2. لأهمية العملية

أ- تفيد صُنّاع القرار في فهم أولويات المصالح القومية الليبية.

ب- تساعد المؤسسات البحثية ومراكز الدراسات على بلورة رؤى استراتيجية واقعية.

ج- تسهم في دعم مسارات بناء الدولة وتعزيز الاستقرار الوطني.

5. أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

أ- تحليل مفهوم المصالح القومية في إطار نظرية الأمن القومي.

ب- تحديد أبرز المحددات السيادية والمؤسسية والمجتمعية للمصالح القومية الليبية.

ج- دراسة تأثير الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الأمن القومي الليبي.

د- إبراز أهمية تبني مقاربة شاملة للأمن القومي في الحالة الليبية.

هـ- تقديم إطار تحليلي يمكن الاستفادة منه في دراسات مستقبلية حول الأمن القومي في ليبيا.

6. منهج الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، من خلال وصف وتحليل المفاهيم النظرية المرتبطة بالأمن القومي والمصالح القومية.

7. تقسيم الدراسة

تنقسم الدراسة إلى:

المبحث الأول: المحددات السيادية والجيوسياسية للمصالح القومية الليبية.

المبحث الثاني: المحددات المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية للمصالح القومية الليبية في إطار الأمن القومي الشامل.

خاتمة : تعرض نتائج الدراسة والتوصيات.

8. المبحث الأول – المحددات السيادية والجيوسياسية للمصالح القومية الليبية

يتسم النظام الدولي خلال العقد الأخير بتحولات متسارعة مست بنية العلاقات الدولية وطبيعة تفاعلاتها، وذلك في أعقاب انتهاء مرحلة المواجهة الثنائية بين القطبين. وقد أفرز هذا التحول اتجاهين رئيسيين متعارضين في مسار النظام الدولي المعاصر [1].

يتمثل الاتجاه الأول في تنامي القوة الاقتصادية وتعزيز الوزن السياسي لعدد متزايد من الدول، إلى جانب صعود التكتلات والتجمعات التكاملية الإقليمية، وتحسن آليات الإدارة متعددة الأطراف للعمليات الدولية. كما برز في هذا السياق الدور المتزايد للعوامل الاقتصادية والسياسية العالمية، والتقدم التقني، والاعتبارات الإيكولوجية، إضافة إلى التأثير المتعاظم للإعلام في توجيه العلاقات الدولية. وفي هذا الإطار، تؤكد ليبيا إيمانها بضرورة بناء نظام عالمي متعدد الأقطاب، يقوم على أسس الاحترام المتبادل والمساواة بين الدول، بعيدًا عن منطق الهيمنة والتفوق الأحادي [2].

في المقابل، يتمثل الاتجاه الثاني في سعي بعض الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، إلى فرض هيمنتها على النظام الدولي، معتمدة في ذلك على استخدام القوة العسكرية وأساليب الإكراه في معالجة الخلافات والنزاعات الدولية، مع تجاهل متعمد لقواعد القانون الدولي والمصالح المشروعة للعديد من الدول [3]، وقد أدى الدفع باتجاه ترسيخ هذا المسار إلى بروز ردود فعل مضادة من جانب الدول والشعوب الأضعف، التي تسعى للدفاع عن مصالحها وأمنها عبر امتلاك أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، الأمر الذي ساهم في جعل الوضع الدولي أكثر هشاشة وقابلية للانفجار.

وفي هذا السياق ذاته، شهد العالم اتساعًا ملحوظًا في ممارسات الإرهاب الدولي، الذي يُنظر إليه – في خطاب بعض الأطراف – بوصفه أداة يلجأ إليها الضعفاء في مواجهة التهديدات واستخدام العنف من قبل

الدول القوية [4]. وعليه، فإن استمرار تطور العلاقات الدولية وفق مسار الاتجاه الثاني لا يقود إلا إلى تصعيد المواجهات والنزاعات المسلحة، في ظل غياب حلول سلمية حقيقية تضمن الأمن والاستقرار الدوليين. وانطلاقًا من هذه المعطيات، تسعى ليبيا سعيًا حثيثًا إلى الإسهام في قيام نظام عالمي متعدد الأقطاب، تحتل فيه موقعها الطبيعي كشريك متكافئ مع بقية الدول، وعضو فاعل وكامل الحقوق في المنظمات والتجمعات الدولية. وتؤكد ليبيا التزامها ببذل كل الجهود الممكنة من أجل تعزيز أمن العالم واستقراره، مع تشديدها في الوقت ذاته على حقها المشروع في أن يحظى دفاعها عن مصالحها الوطنية وأمنها القومي بدعم المجتمع الدولي.

وعلى الرغم من تعقيدات البيئة الدولية، وما خلفته العقوبات الاقتصادية الدولية من آثار سلبية، لا تزال ليبيا من الدول المؤثرة في محيطها الإفريقي والمتوسطي والشرق أوسطي. فبفضل تاريخها العريق، وموقعها الجغرافي الاستراتيجي، وامتلاكها ثروات طبيعية كبيرة، تظل ليبيا مؤهلة للقيام بدور محوري يستقطب دولًا تنتمي إلى حضارات متعددة ومناطق جغرافية مختلفة [5]، ومن المتوقع أن يشهد المستقبل توسعًا في اندماج ليبيا داخل الاقتصاد العالمي، وتعزيزًا لإسهامها في بناء الاتحاد الإفريقي، إلى جانب تنمية علاقاتها التعاونية مع المنظمات الاقتصادية والسياسية والمالية الدولية. كما ستظل وحدة المصالح قائمة بين ليبيا وعدد من الدول الأخرى في العديد من قضايا الأمن الدولي، وعلى رأسها منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتسوية النزاعات الإقليمية، خصوصًا في منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى مكافحة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات. وفي المقابل، تشهد الساحة الدولية نشاطًا متزايدًا لبعض الدول، ولا سيما الولايات المتحدة وحلفائها، لفرض نظام أحادي القطب، دون مراعاة لمصالح الدول والشعوب الأخرى. ولأن ليبيا عانت بشكل مباشر من العقوبات التمييزية التي فرضها عليها مجلس الأمن الدولي بمبادرة من بريطانيا والولايات المتحدة، فإنها تدرك أكثر من غيرها حجم التهديد الذي يطال الأمن القومي للدول التي تتعرض لمثل هذا التعسف من قوى تفوقها عسكريًا وسياسيًا، وتنتهج سياسات أحادية قائمة على منطق القوة. إن تجاهل المصالح الليبية عند معالجة القضايا الكبرى في محيطها الإقليمي لا يهدد الأمن القومي الليبي فحسب، بل ينعكس سلبًا على استقرار وأمن المنطقة بأسرها.

وتُعرَّف المصالح القومية الليبية بأنها مجموع المصالح المتوازنة للفرد والمجتمع والدولة في مختلف الميادين، بما يشمل المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية والإعلامية والبيئية والحدودية، فضلًا عن المجال الدولي [6]، وتتسم هذه المصالح بطابع استراتيجي طويل الأمد، إذ تحدد الأهداف والمهام الأساسية للسياسة الليبية داخليًا وخارجيًا، وتتولى السلطة التشريعية والأجهزة التنفيذية، إلى جانب الفاعلين الرسميين، مسؤولية حمايتها وتحقيقها في إطار أهداف التنمية الشاملة.

وتتمثل مصالح الفرد في ضمان حقوقه وحرياته الأساسية، وتأمين سلامته الشخصية، وتحسين مستوى ونوعية حياته، إضافة إلى نموه البدني والروحي والذهني بوصفه إنسانًا ومواطنًا. أما مصالح المجتمع فتقوم على تعزيز القيم التقليدية للشعب الليبي، وفي مقدمتها القيم الإسلامية باعتبارها مرجعية أساسية للحياة الاجتماعية، وتهيئة بيئة أخلاقية واجتماعية سليمة، وتحقيق الوفاق الاجتماعي، والسير بثبات نحو الرفاهية والتقدم. في حين تتجسد مصالح الدولة في ترسيخ النظام السياسي الليبي، وصون السيادة الوطنية، والحفاظ على وحدة الأراضي، وضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، واحترام الشرعية والنظام العام، فضلًا عن تنمية علاقات التعاون الدولي المتكافئ القائم على المنفعة المتبادلة.

ويُعد المجال الاقتصادي الركيزة الأساسية لتحقيق المصالح القومية الليبية، إذ لا يمكن ضمان هذه المصالح دون تنمية اقتصادية واسعة ومستقرة. أما في المجال السياسي الداخلي، فتتمثل المصالح القومية في تطوير النظام السياسي، وترسيخ السلام المدني، وتعزيز الوفاق الوطني، والحفاظ على وحدة التراب الليبي، ومعالجة الأسباب البنيوية التي تؤدي إلى التطرف السياسي والديني والإرهاب. وفي المجال الاجتماعي، تسعى ليبيا إلى تحقيق مستوى معيشي لائق للمواطن، ومعالجة التحديات المعقدة المرتبطة بتطوير منظومتي التعليم والصحة العامة. أما في المجال الروحي والثقافي، فتتمثل المصالح القومية في الحفاظ على العقيدة الإسلامية وتعزيزها، وصون الثقافة والقيم الأخلاقية، وترسيخ الروح الوطنية والإنسانية، وتنمية الطاقات الثقافية والعلمية. وعلى الصعيد الدولي، تتمثل المصالح القومية الليبية في حماية السيادة الوطنية، وتعزيز مكانتها الإقليمية، والإسهام في دعم الاتحاد الإفريقي بوصفه إطارًا لتحقيق التكافؤ في النظام الاقتصادي الدولي وبناء منظومة أمن جماعي عادلة، مع التأكيد على احترام حقوق الإنسان ورفض ازدواجية المعايير، والالتزام الصارم بقواعد القانون الدولي. أما في المجال العسكري، فتتمحور المصالح القومية حول الدفاع عن الاستقلال والسيادة ووحدة التراب الوطني، ومنع أي اعتداءات محتملة، وتوفير بيئة آمنة تتيح التطور السلمي والديمقراطي للدولة. وفي المجال البيئي، تبرز مصلحة ليبيا في حماية البيئة والحفاظ على سلامتها من مختلف أشكال التلوث. وأخيرًا، من بين العناصر الجوهرية للمصالح القومية الليبية حماية الفرد والمجتمع والدولة من مخاطر الإرهاب، بما في ذلك الإرهاب الدولي، والتصدي للكوارث الطبيعية والتقنية وآثارها. أما في أوقات النزاعات المسلحة، فتتمثل هذه المصالح في تقليص الأخطار الناجمة عن العمليات الحربية وحماية المدنيين والبنية التحتية.

تُمثّل المصالح القومية الإطار الذي تُبنى عليه السياسات الأمنية للدولة، إذ تُحدد من خلاله الأهداف العليا الضرورية للحفاظ على بقائها واستقرارها. وتبرز أهمية هذا الإطار في الحالة الليبية نظرًا للاضطرابات السياسية والأمنية التي تعيشها البلاد منذ عام 2011، وما نتج عنها من تفكك مؤسسي، وتنافس بين القوى المحلية، وتدخلات خارجية متصاعدة. وتشير الأدبيات المتخصصة في الأمن القومي إلى أن تحديد

المصالح العليا للدولة يُعد خطوة أولية وأساسية لأي محاولة لصياغة استراتيجية أمنية فعّالة، وهو ما يشير إليه باري بوزان بقوله إن "الأمن يرتبط عضوياً بالمصالح الأساسية للدولة وقدرتها على البقاء والفاعلية في محيطه" [7].

وفي ضوء الواقع الليبي، يمكن تحديد خمسة عناصر رئيسية تُشكّل جوهر المصالح القومية: السيادة الوطنية، وحدة الأراضي، شرعية المؤسسات، الأمن الاقتصادي، والسلم الاجتماعي. وهذه العناصر مترابطة بحيث يؤثر أي خلل في أحدها مباشرةً على منظومة الأمن القومي بأكملها.

أولا: السيادة الوطنية في ليبيا:

تُعدّ السيادة الوطنية في الحالة الليبية مفهومًا متحوّلًا أكثر من كونها حقيقة ثابتة، إذ ترتبط ارتباطًا مباشرًا بمدى قدرة الدولة على ممارسة سلطتها العليا داخل حدودها والتحكم في مواردها وقراراتها دون تدخل خارجي. وقد عرّف جان بودان السيادة بأنها "السلطة المطلقة الدائمة في الدولة" [7]، لكن هذا التعريف الكلاسيكي يبدو بعيدًا عن الواقع الليبي خلال السنوات الماضية، حيث تراجعت قدرة الدولة على احتكار القوة بشكل ملحوظ، وبرزت قوى موازية تتقاسم السلطة الفعلية على الأرض.

ومنذ سقوط النظام في 2011، تآكلت السيادة الليبية تدريجيًا بسبب الانقسام السياسي وتعدد الحكومات ومراكز النفوذ المسلحة. ويشير بول وليامز إلى أنّ الدول الخارجة من النزاعات قد تواجه "تقاسمًا فعليًا للسيادة" [8] عندما تفقد السيطرة على أجهزتها الأمنية وترتفع مستويات التدخل الخارجي (وهذا الوصف ينطبق بوضوح على ليبيا، حيث أدى غياب المؤسسات الموحدة إلى انتشار سلطات أمر واقع تمتلك أدوات العنف بقدر يفوق قدرة الحكومة المركزية نفسها

أما على المستوى السياسي، فقد أدى الانقسام بين الشرق والغرب منذ 2014 إلى خلق بيئة يصعب فيها الحديث عن سلطة مركزية واحد. ويذكر فانداوال في تحليله للتطورات الليبية أنّ" الأزمة الليبية لم تعد مجرد فراغ في السلطة، بل أصبحت حالة تنازع بين سلطات متعددة تدّعي الشرعية في آن واحد وهذا التنازع أدّى إلى تفكك السيادة إلى مستويات متباينة تمارسها جهات محلية وجهات خارجية، مباشرة أو غير مباشرة" [9].

وتتجلى أزمة السيادة بوضوح في القطاع الأمني، إذ فقدت الدولة احتكار السلاح لصالح التشكيلات المسلحة، ما أفقدها قدرتها على بسط نفوذها على أراضيها أو تطبيق قراراتها. ويفيد تقرير خبراء الأمم المتحدة أنّ تعدد الكيانات المسلحة "أضعف السيادة الوطنية وأدى إلى تعطيل عمل المؤسسات" [10]، وهذا التهديد البنيوي جعل السيادة في ليبيا مرتبطة بمدى قدرة الدولة على تفكيك أو دمج تلك القوى ضمن مؤسسة عسكرية وأمنية موحدة. وفي الجانب الاقتصادي، تبدو السيادة أكثر هشاشة، نظرًا لاعتماد ليبيا شبه الكامل على النفط. ويشير باري بوزان إلى أنّ "السيادة الاقتصادية جزء لا يتجزأ من الأمن القومي، لأنها ترتبط بقدرة الدولة على التحكم في مواردها الحيوية" [11]، غير أنّ الانقسام في المؤسسات المالية والنزاعات حول

توزيع عائدات النفط جعل السيادة الاقتصادية في ليبيا موضع مساومات سياسية، ما انعكس على الاستقرار الداخلي وعلى موقع الدولة في علاقاتها الخارجية.

كما لعبت التدخلات الأجنبية دورًا مباشرًا في إضعاف السيادة، حيث أصبحت ليبيا ساحة صراع بين قوى دولية غيرت طبيعة القرار الوطني. ويشير فريد هاليدي إلى أنّ الدول التي تشهد انهيارًا في السلطة تصبح بيئة خصبة لإعادة تشكيل السيادة بتأثير مباشر من القوى الإقليمية والدولية وهذا ينطبق على ليبيا، حيث أصبحت التسويات السياسية، وحتى الترتيبات الأمنية، مرهونة بدعم أو موافقة أطراف خارجية.

ورغم كل هذه التحديات، فإنّ السيادة الوطنية في ليبيا ما تزال هدفًا مركزيًا تتطلع إليه غالبية القوى الوطنية. ويشير الباحث يوسف القويري إلى أنّ "استعادة السيادة تمرّ عبر إعادة بناء الدولة على أسس مؤسسية لا على التوازنات المسلحة" [12]. وهذا يعني أن الطريق نحو السيادة يتطلب إعادة هيكلة القطاع الأمني، وتوحيد المؤسسات، وتعزيز شرعية الدولة عبر انتخابات شاملة، إضافة إلى الحد من التدخلات الخارجية. إنّ السيادة الليبية اليوم ليست غائبة تمامًا، ولكنها سيادة ناقصة، تتعرض للضغط باستمرار من الداخل والخارج. وهي بذلك ليست وضعًا قائمًا بقدر ما هي مشروع سياسي طويل المدى يحتاج إلى توافق داخلي واستقرار مؤسسي وبيئة أمنية متماسكة.

ثانيا: وحدة الأراضي الليبية:

تُعدّ وحدة الأراضي أحد أكثر عناصر المصلحة القومية حساسية في الحالة الليبية، ليس فقط لأنها تمثّل الإطار الجغرافي والسياسي الذي تُمارس الدولة من خلاله سيادتها، بل لأنها تشكّل أيضًا رمزًا للهوية الوطنية ووحدة المجتمع. إلى أنّ "الوحدة الإقليمية ليست مجرد مساحة جغرافية، بل هي إطار سياسي واجتماعي تتجسد فيه الدولة القومية" [13] وهذا التعريف يكتسب أهمية خاصة عند النظر إلى ليبيا، التي تتميز بمساحة شاسعة تبلغ نحو 1.76 مليون كم² وبحدود مفتوحة تمتد عبر صحراء واسعة تجعل السيطرة عليها تحديًا حقيقيًا.

منذ عام 2011، واجهت وحدة الأراضي الليبية اختبارات صعبة نتيجة الانقسام السياسي وتعدد مراكز القوى وتراجع قدرة الدولة على بسط نفوذها على كامل حدودها. فقد أدّى انهيار الأجهزة الأمنية وانسحاب الدولة من مساحات واسعة إلى فراغات أمنية استغلتها الجماعات المسلحة، وشبكات التهريب، وتنظيمات إرهابية عابرة للحدود. ويوضح بول كولييه أن الدول التي تنهار فيها المؤسسات "تصبح مناطقها الطرفية الأكثر عرضة إلى التفلت الأمني والنشاط غير المشروع و هذا ما حدث فعلاً في الجنوب الليبي، الذي تحول إلى ساحة لتداخل الصراعات الإقليمية وتدفقات الهجرة والأسلحة. وتُظهر التقارير الأممية أنّ الحدود الجنوبية لليبيا "تشكّل أحد أكثر المعابر هشاشة في المنطقة بسبب غياب الدولة وارتفاع نشاط الجماعات العابرة

للحدود" [14]، فمدينة سبها وما حولها أصبحت مركزًا لتقاطع طرق آلاف المهاجرين، في حين تنتشر مجموعات مسلحة من دول الجوار داخل المناطق الحدودية، ما جعل الدولة الليبية عاجزة عن تطبيق سيادتها الفعلية على جزء مهم من أراضيها.

أما في الشرق والغرب، فقد أدى الانقسام بين الحكومات المتنافسة إلى خلق حالة توزيع غير رسمي للسلطة على أساس جغرافي، كما يصفها فريدريك ويري في تحليله للصراع الليبي فكل حكومة باتت تسيطر على جزء من الإقليم، ولكل منها مؤسساتها الأمنية والعسكرية، وهو ما يقوّض عمليًا مبدأ وحدة السلطة ووحدة القرار، وبالتالي وحدة الأراضي. ورغم غياب حركات انفصالية صريحة، إلا أنّ النزعات الجهوية والمناطقية برزت بقوة، خاصة مع الدعوات المتكررة إلى الفيدرالية في برقة منذ 2012. ويشير زين العابدين الطيب إلى أنّ "الجهوية تصبح تهديدًا لوحدة الدولة حين تتحول إلى مشروع سياسي يسعى لتغيير بنية السلطة المركزية" [15]، وهذه النزعات، وإن بقيت دون إطار تنظيمي موحّد، فإنها عبّرت عن هشاشة الانتماء الوطني في ظل غياب مؤسسات قوية قادرة على دمج كل المناطق في إطار سياسي واحد. كما أن وحدة الأراضي في ليبيا ليست مجرد مسألة جغرافية؛ فهي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتماسك الاجتماعي.

فكلما تصاعدت النزاعات القبلية والجهوية، تراجعت قدرة الدولة على التحكم في مناطق الأطراف، ما يؤدي بدوره إلى خلق "مناطق رمادية" تضعف فيها سيطرة الحكومة. وقد سجلت تقارير المركز الليبي للدراسات الاستراتيجية أنّ أكثر من 27 نزاعًا محليًا وقع بين 2011 و2020 في مناطق الجنوب والهلال النفطي، وهو ما أثّر بشكل مباشر على وحدة المجال الترابي للدولة [16]، ويظل الهلال النفطي مثالًا واضحًا على تأثير الصراع الجغرافي في وحدة الأراضي؛ فقد شهد الإقليم صراعًا مستمرًا على الموانئ النفطية بين قوات متنافسة، ما جعل السيطرة على المنطقة تُقرأ كرمز لامتلاك الشرعية الوطنية. ويشيرإلى أنّ "السيطرة على الثروة النفطية أصبحت في ليبيا معادلة للسيطرة على المجال السياسي والجغرافي" [17].

إنّ الحفاظ على وحدة الأراضي الليبية يتطلب معالجة جذرية لجملة من العوامل البنيوية: توحيد المؤسسة العسكرية، تعزيز الرقابة على الحدود، استعادة حضور الدولة في الجنوب، دعم الحكم المحلي دون السماح بتحويله إلى أداة تقسيم، وبناء عقد اجتماعي يعيد دمج المناطق في إطار وطني واحد، يمكن القول إن وحدة الأراضي في ليبيا ليست مهددة بالتقسيم الرسمي بقدر ما هي مهددة بالتآكل التدريجي للسيطرة الوطنية. فهي وحدة قائمة نظريًا، لكنها منقوصة فعليًا، تحتاج إلى مشروع سياسي شامل يعيد للدولة قدرة السيطرة، ويستعيد الرابط بين الجغرافيا والهوية والانتماء.

9. المبحث الثاني – المحددات المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية للمصالح القومية الليبية في إطار الأمن القومي الشامل.

يربط هذا المبحث بين الشرعية المؤسسية والاستقرار الاقتصادي، باعتبارهما عنصرين متلازمين في بناء قدرة الدولة على اتخاذ القرار السيادي، وتحقيق الأمن بمفهومه الشامل، وفق مقاربات الأمن القومي الحديثة التي تتجاوز البعد العسكري في ليبيا باعتبارها أزمة معقدة بين القانون والقبول المجتمعي:

أولا– الشرعية المؤسسية:

تُعدّ شرعية المؤسسات أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها استمرارية الدولة الحديثة وقدرتها على تنفيذ سياساتها وحماية مصالحها القومية. فالشرعية ليست مجرد وصف قانوني أو دستوري، بل هي حالة من "القبول الطوعي" الذي يمنحه المواطنون لمؤسسات الدولة، على أساس قدرتها على تمثيلهم وتلبية احتياجاتهم والحفاظ على الأمن والاستقرار. ويشير ديفيد إيستون إلى أن الشرعية تعني "القدرة المستمرة للنظام السياسي على اكتساب الدعم من المجتمع عبر فاعليته ومقبوليته" [18] وهذا التعريف، حين يُسقط على الحالة الليبية، يكشف مدى تعقّد أزمة الشرعية التي تواجه مؤسسات الدولة منذ عام 2011، لقد دخلت ليبيا بعد انتهاء النظام السابق في مسار سياسي مضطرب، تميّز بغياب دستور دائم، وتعدّد السلطات، وتداخل الصلاحيات بين الحكومات، ما جعل المؤسسات تفقد جزءًا من شرعيتها القانونية. وأدّت الانقسامات بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة إلى إرباك المشهد التشريعي، وهو ما أدى إلى غياب قاعدة دستورية متوافق عليها لإنتاج مؤسسات مستقرة. أي أنّ المؤسسات التي تُنتج خارج إطار تعاقدي واضح تُعاني بالضرورة من ضعف الشرعية البنائية.

أما على المستوى الأدائي، فقد أدت محدودية قدرة الحكومات المتعاقبة على تقديم الخدمات الأساسية—مثل الكهرباء، الصحة، الأمن، وإدارة الموارد—إلى تآكل الشرعية الشعبية. وفي ظل غياب احتكار الدولة للقوة، أصبحت الميليشيات المسلحة جزءًا من معادلة صنع القرار، بل في بعض الأحيان تُمارس سلطات سيادية، وهو ما يصفه فرانسيس فوكوياما بأنه "أحد أخطر مظاهر فقدان الشرعية حين تصبح أدوات الإكراه خارج يد الدولة" [19]، وقد انعكس هذا الوضع على ثقة المواطنين، التي شهدت تراجعًا ملحوظًا بحسب تقارير بعثة الأمم المتحدة التي أشارت إلى أنّ "نسبة كبيرة من الليبيين ترى أنّ مؤسسات الدولة تعمل تحت تأثير جماعات مسلحة أو قوى سياسية متصارعة" [20].

كما لعب العامل الدولي دورًا إضافيًا في تعقيد ملف الشرعية، إذ حصلت بعض الحكومات على اعتراف خارجي دون أن تحظى بدعم شعبي واسع، بينما تمتلك قوى محلية نفوذًا فعليًا دون اعتراف دولي. أي أنّ الشرعية الخارجية قد تمنح الحكومات قدرة قانونية، لكنها لا يمكن أن تعوّض الشرعية الداخلية القائمة على

التمثيل الفعلي وهذا التناقض خلق فجوة بين الإطار القانوني والواقع السياسي، فأصبحت الشرعية في ليبيا متعددة المستويات: قانونية، واقعية ،وشعبية، وكل منها يتناقض مع الآخر في مراحل معينة. إن الأزمة الليبية في جوهرها أزمة شرعية، لأنها تمسّ بنية الدولة نفسها، وتعيق قدرتها على فرض القرار السياسي، وتفتح الباب أمام التدخلات الخارجية والصراعات الداخلية. وإعادة بناء الشرعية يتطلب جملة من الشروط البنيوية: توحيد المؤسسات السيادية، صياغة دستور توافقي، إجراء انتخابات شفافة تُعيد إنتاج السلطة عبر آليات ديمقراطية، وتعزيز الأداء الحكومي بما يعيد ثقة المواطنين. ويؤكد يورغن هابرماس أنّ "الشرعية في الدولة الحديثة لا تُستعاد إلا عبر توافق عام يُنتج من خلال التواصل والحوار المجتمعي" [21]، وهذا يشير إلى أن مشروع بناء الدولة في ليبيا يجب أن يرتكز على عقد اجتماعي جديد يُعيد دمج المجتمع في إطار مؤسسي موحد، ويضع حدًا لحالة التشتت والانقسام.

ثانيا– الأمن الاقتصادي في ليبيا: ركيزة أساسية للأمن القومي:

يمثّل الأمن الاقتصادي أحد أهم أعمدة الأمن القومي لأي دولة، فهو يتعلق بقدرة الدولة على إدارة مواردها الحيوية وضمان استمرارية النشاط الاقتصادي بما يدعم الاستقرار السياسي والاجتماعي. وفي الحالة الليبية، يتخذ الأمن الاقتصادي أبعادًا خاصة نظرًا لاعتماد الدولة شبه الكامل على النفط كمصدر رئيسي للدخل القومي، وهو ما يجعل اقتصاد البلاد هشًا أمام أي اضطراب سياسي أو أمني. ويشير بول كولير إلى أنّ "الدول التي تعتمد على مصدر واحد للدخل تصبح أكثر عرضة للصراعات الداخلية عندما تتعرض هذه الموارد لتقلبات مفاجئة أو للسيطرة المتنافسة، بعد 2011، واجهت ليبيا تحديات اقتصادية متداخلة مع التحديات السياسية، حيث أدت الانقسامات بين الحكومات والميليشيات المسلحة إلى تعطّل الإنتاج النفطي بشكل متكرر، وإغلاق الموانئ النفطية، وهو ما انعكس بشكل مباشر على قدرة الدولة على تمويل الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم ودفع المرتبات. وتشير تقارير المؤسسة الوطنية للنفط إلى أنّ خسائر الإنتاج نتيجة الإغلاقات المتكررة بلغت مليارات الدولارات بين 2014 و 2020 [22]، هذا الوضع يجعل السيطرة على الموارد الاقتصادية جزءًا من صراع الشرعية والقوة، وليس مجرد إدارة مالية بحتة.

كما يتأثر الأمن الاقتصادي الليبي بشكل مباشر بوجود اقتصاد غير رسمي قوي مرتبط بالميليشيات والجماعات المسلحة، حيث تتسرب الموارد العامة إلى شبكات تهريب السلاح والبشر والمخدرات. ويشير بوزان إلى أنّ "الأمن الاقتصادي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي، إذ إنّ أي تهديد للموارد الحيوية يقوض قدرة الدولة على حماية مصالحها الأساسية." [23] وفي ليبيا، فإن هشاشة المؤسسات المالية والإدارية تجعل الموارد النفطية أداة للصراعات الإقليمية والدولية، ما يضاعف الضغوط على قدرة الدولة على ممارسة سيادتها الاقتصادية. كما يشمل الأمن الاقتصادي ضمان استقرار العملة الوطنية، وحماية الاستثمارات، وتوفير فرص العمل، وتقليل الفقر وعدم المساواة بين المناطق، إذ إنّ الفقر والبطالة يمثلان بيئة خصبة

لزيادة النفوذ المسلح وانعدام السلم الاجتماعي. كما أن الاستقرار الاقتصادي هو شرط ضروري لتحقيق الأمن الشامل؛ إذ أن انهيار الاقتصاد يؤدي مباشرة إلى تآكل المؤسسات وتهديد سيادة الدولة [24].

إن تعزيز الأمن الاقتصادي الليبي يستلزم معالجة شاملة تشمل إعادة هيكلة الاقتصاد الريعي، تنويع مصادر الدخل بعيدًا عن النفط، توحيد المؤسسات المالية، وإحكام الرقابة على الموارد الحيوية، إلى جانب وضع سياسات اجتماعية تقلل من الفقر والتفاوت الإقليمي. وفي ضوء هذا، فإن الأمن الاقتصادي لا يُعد منفصلًا عن الأمن السياسي أو العسكري أو الاجتماعي، بل يشكّل عنصراً متشابكاً مع بقية أبعاد الأمن القومي، ويؤثر بشكل مباشر على قدرة الدولة على حماية مصالحها العليا.

ثالثا– السلم الاجتماعي في ليبيا: الركيزة الغائبة في بناء الدولة:

يمثّل السلم الاجتماعي أحد الأعمدة الجوهرية للأمن القومي، خصوصًا في الدول التي تعتمد بنيتها الاجتماعية على الروابط الأولية مثل القبيلة والجهة، كما هو الحال في ليبيا. فالسلم الاجتماعي لا يعني فقط غياب النزاعات المسلحة، بل هو منظومة متكاملة من الروابط والتوافقات التي تضمن تعايش المكوّنات الاجتماعية في إطار دولة واحدة. ويعرّفه علي خليفة الكواري بأنه "القدرة على الحفاظ على تماسك المجتمع بما يسمح بوجود سلطة سياسية مستقرة وقابلة للاستمرار" [25].

منذ 2011، شهدت ليبيا تآكلًا تدريجيًا في هذا السلم نتيجة انهيار مؤسسات الدولة المركزية، وصعود الميليشيات، وتكرار النزاعات المحلية، ما أدى إلى انقسام النسيج الاجتماعي بين الشرق والغرب والجنوب، وإلى عودة الولاءات القبلية والجهوية على حساب الهوية الوطنية الجامعة. وقد حذّر فرانشيسكو ميسوري، في دراسته حول المجتمعات الهشّة، من أن "تفكك الروابط الاجتماعية يؤدي إلى إنتاج فراغ في السلطة تستغله الجماعات المسلحة والجهات الدولية للتدخل" [26]، ويظهر ذلك بوضوح في ليبيا، حيث أصبحت النزاعات بين المدن والقبائل تتداخل مع الانقسامات السياسية، فتتحول إلى صراعات على الهوية والموارد معًا.

كما ساهمت الاختلالات الاقتصادية الحادة—مثل البطالة، تفاوت التنمية، وانهيار الخدمات—في تعميق هشاشة السلم الاجتماعي، وهذا يشير إلى أنّ الحرمان الاقتصادي مرتبط مباشرة بزيادة احتمالية النزاعات الاجتماعية وفي ليبيا، مما أدى إلى غياب التوزيع العادل للثروة إلى خلق شعور بالغبن بين المناطق، خصوصًا في الجنوب المهمّش، وهو ما غذّى مشاعر الانفصال عن المركز وزاد من التوترات المحلية، كما أن غياب مشروع وطني جامع بعد 2011 وتعدد مراكز القوة السياسية والعسكرية أضعف قدرة الدولة على لعب دور الوسيط بين المكونات الاجتماعية، وهو ما جعل المصالحة الوطنية تتقدم ببطء شديد. وتمثّل كثرة المبادرات الدولية للمصالحة دون وجود إطار وطني موحّد أحد أكبر التحديات، إذ أدت إلى مقاربات جزئية

لا تعالج جذور النزاع. إن" السلم الاجتماعي لا يمكن تحقيقه عبر اتفاقات سياسية فقط، بل عبر بناء ثقة متبادلة في إطار دولة قادرة وعادلة" [27].

ولذلك، فإن تحقيق السلم الاجتماعي في ليبيا يتطلب إعادة بناء الثقة بين المكوّنات، وإطلاق عملية مصالحة وطنية شاملة تنظر إلى جذور النزاع وليس مظاهره فقط، إضافة إلى إصلاح المؤسسات الأمنية والقضائية، وضمان توزيع عادل للثروة، وتفعيل الإدارة المحلية بشكل لا يهدد وحدة الدولة. فالسلم الاجتماعي ليس مجرد شرط للاستقرار، بل هو أساس لإعادة بناء الدولة الليبية على أسس جديدة تضمن استدامة النظام السياسي وتماسك المجتمع.

10. الخاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى أن إشكالية المصالح القومية الليبية ترتبط أساسًا بهشاشة الدولة وتعدد مراكز القرار، ما أضعف القدرة على بلورة تصور وطني جامع للأمن القومي. وقد بيّن التحليل أن السيادة الوطنية ووحدة الأراضي تمثلان الأساس الصلب للمصالح القومية، غير أن استمرار الانقسام الداخلي والتدخلات الخارجية يحدّ من فاعليتهما. كما أظهرت الدراسة أن أزمة شرعية المؤسسات، وتراجع الأمن الاقتصادي، وغياب السلم الاجتماعي، تشكل محددات جوهرية تؤثر بصورة مباشرة في استقرار الدولة وقدرتها على حماية مصالحها العليا.

وتؤكد الدراسة ضرورة تبني مقاربة شاملة للأمن القومي في ليبيا، تقوم على إعادة تعريف المصالح القومية كمرجعية موحدة لصنع القرار، وتعزيز السيادة وتوحيد المؤسسات، وإعادة بناء الشرعية على أسس قانونية ومجتمعية متوازنة. كما توصي الدراسة بإيلاء الأمن الاقتصادي أولوية استراتيجية من خلال تنويع مصادر الدخل وتحقيق العدالة في توزيع الثروة، إلى جانب إطلاق مشروع وطني للسلم الاجتماعي والمصالحة باعتباره شرطًا أساسيًا لاستدامة الأمن القومي وبناء الدولة.

11. النتائج:

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها:

أ- تمثل السيادة الوطنية ووحدة الأراضي الليبية المحدد الأساسي للمصالح القومية، غير أن استمرار التدخلات الخارجية والانقسام الداخلي يحدّ من فاعلية هذا المحدد.

ب-تعاني المؤسسات الليبية من أزمة شرعية مركبة، تجمع بين الإطار القانوني الهش وضعف القبول المجتمعي، ما ينعكس سلبًا على الأمن القومي وقدرة الدولة على فرض سلطتها.

ج-يُعد الأمن الاقتصادي ركيزة جوهرية للأمن القومي الليبي، في ظل الاعتماد المفرط على النفط، وتراجع مؤشرات التنمية، وازدياد الضغوط المعيشية على المواطنين.

د- يشكل السلم الاجتماعي أحد أكثر محددات المصالح القومية هشاشة في ليبيا، نتيجة الانقسامات الاجتماعية والسياسية، وغياب مشروع وطني جامع للمصالحة.

هـ-تؤكد الحالة الليبية محدودية المقاربة التقليدية للأمن القومي، وضرورة تبني مفهوم الأمن القومي الشامل الذي يدمج الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

12. التوصيات:

أ- في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

ب-ضرورة بلورة تصور وطني جامع للمصالح القومية الليبية، يكون مرجعية عليا لصنع القرار السياسي والاستراتيجي.

ج-العمل على تعزيز السيادة الوطنية من خلال تقليص مظاهر التدخل الخارجي، وتوحيد المؤسسات السيادية، وبناء سياسة خارجية متوازنة.

د- إعادة بناء شرعية المؤسسات الليبية عبر مسارات قانونية واضحة، مدعومة بالقبول المجتمعي والمشاركة السياسية الواسعة.

هـ-تبني سياسات اقتصادية شاملة تعزز الأمن الاقتصادي، من خلال تنويع مصادر الدخل، وتحقيق العدالة في توزيع الثروة، وربط التنمية بالاستقرار الأمني.

و- إطلاق مشروع وطني للسلم الاجتماعي والمصالحة، باعتباره أحد المرتكزات الأساسية لإعادة بناء الدولة وتعزيز الأمن القومي.

ز- تشجيع مراكز البحوث والجامعات الليبية على توسيع الدراسات المتعلقة بالأمن القومي والمصالح القومية، بما يخدم بناء رؤية استراتيجية طويلة المدى.

المراجع:

[1]. محمود غريب، الأمن القومي لروسيا: نظرية وتطبيق، القاهرة :المجموعة الإعلامية، 1993،ص 76.

[2]. أوزديكنوف إ. أ. ، الجيوبوليتك، ترجمة كوتورا، موسكو: دار التقدم، 1995، ص 11- 14.

[3]. سيميونوف ف. ، أمن روسيا والجانب الجيوبوليتيكي له، موسكو، 1995، ص 107–120.

[4]. رزغين ف. ب. ، «حول قضية مبدأ الشمولية للأمن القومي»، العالم المعاصر، المعهد العسكري، جمعية المترجمين العسكريين، 1993، ص 24–25.

[5]. «مفهوم الأمن القومي للاتحاد الروسي»، الاستعراض العسكري المستقل، العدد 1، 2000.

[6]. بروسكورين، الأمن القومي للبلاد: الجوهر، البيئة، طرق التعزيز، موسكو، 1991: ص 16.

[7]. بودان، الكتب الستة في الجمهورية، ترجمة عادل زعيتر، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1955: ص. 96

[8]. Williams, War and State Formation in Africa, Cambridge University Press, 2016, p. 214.

[9].)Vandewalle, A History of Modern Libya, Cambridge: Cambridge University Press, 2012: p. 189.

[10]. UN Panel of Experts on Libya, Final Report, New York: United Nations, 2023.

[11]. بوزان، الأمن: إطار نظري، ترجمة محمد خلف الله، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص. 54.

[12]. القويري، ليبيا والتحول السياسي، طرابلس: جامعة طرابلس، 2017: ص. 41.

[13]. محمد طه بدوي، الدولة القومية وبناء الهوية، القاهرة: دار الفكر العربي، 2014: ص. 61

[14]. UN Panel of Experts on Libya, Final Report, 2023: p. 14.

[15]. زين الدين الطيب، الدولة والأمن القومي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016: ص. 103.

[16]. المركز الليبي للدراسات الاستراتيجية، تقرير الاستقرار المحلي، طرابلس، 2021: ص. 22.

[17]. Gaïdam, Libya's Fragmentation: Structure and Process in Violent Conflict, Oxford University Press, 2020: p. 145.

[18]. Easton, A Systems Analysis of Political Life, New York: Wiley, 1965: p. 144.

[19]. Fukuyama, State-Building: Governance and World Order, Cornell University Press, 2004, p. 38.

[20]. UNSMIL, Public Opinion Survey, 2022: p. 9.

[21]. Habermas, Between Facts and Norms, MIT Press, 1996: p. 11

[22]. National Oil Corporation, Annual Report, Tripoli, 2020: p. 18.

[23]. Buzan, People, States, and Fear, 2nd ed., London: Harvester Wheatsheaf, 1991: p. 28.

[24]. Stanton, Economic Security and State Stability, New York: Palgrave Macmillan, 2015: p. 76.

[25]. خليفة الكواري، العقد الاجتماعي في البلدان العربية، ط.3، 2012: ص 64.

[26]. Missori, Fragile Societies and Conflict Dynamics, Cambridge University Press, 2016: p. 112.

[27]. حسن نافعة ، الأمن القومي العربي: دار الشروق، ط.1، 2017: ص 203